الولايات الأوروبية المتحدة

قلنا عند التعليق على نتائج القمة الأمريكية السوفياتية في «ريكافيك»: إن شراكة الحلفاء من الكتلتين في اتخاذ القرارات، تبدو وكأنها قد اختفت تماماً في محادثات الرئيسين في الغرفة المغلقة وحدهما ـ إذا استثنينا المترجمين ـ هما اللذان يعلمان حقيقة ما دار من حديث، وحقيقة ما تم من اتفاق، ولو شاء أحدهما أو كلاهما شراكة الشركاء فيما يبحثون من أسرار، لكان بعضهم أو ممثلهم ـ على الأقل ـ حاضراً في مثل تلك اللقاءات الحاسمة في تاريخهم وتاريخ البشر عموماً، ذلك لأن المصلحة العامة للناس جميعاً ـ أو حتى للحلفاء منهم، في أي حوار أو قرار ـ تحتاج إلى الوضوح أكثر مما تحتاج إلى لقاء ثنائي لا يحضره حتى أعضاء الوفدين الأمريكي والروسي. إن مغزى مثل هذا الانفراد، يدل على أن موضوعه خاص، وخاص جداً، لا يتعدى مصلحة الشريكين في ذلك اللقاء.

وإذا كان الرئيسان الروسي والأمريكي، يعرفان وحدهما ـ كما ذكرنا ـ حقيقة الاتفاقات التي تمت، والخرائط والأهداف التي رسمت لهذه الاتفاقات، والوسائل والسبل التي ستؤدي بهما

للوصـول إلى هذه الأهـداف، فإن التجمعات اليقظى في هذا العالم، قد سارعت من اللحظات الأولى إلى ترتيب أوضاعها، وتكييف أحوالها، وتنظيم خططها المستقبلية لمثل هذا التكييف والترتيب، مستفيدة من الأجواء التي تهيأت مع الوفاق، بما يمكن أن يرسم صورة لتكتلات ومصالح متوازية أو متعارضة مع مصالح الـدولتين الكبـريين، ممـا قد لا يتيح لهما فرصاً جديدة لحرية مطلقة في اتخاذ القرارات والانفراد من جديد. إن حركة الأحداث اليومية، والإرهاصات التي تلوح في الأفق، تومىء ولا شك إلى تحولات وخرائط لعالم جديد على ظهر هذا الكوكب قد لا تخطر على بال، وإذا كنا لا نحب أن نستبق الأحداث، ونستعجل التنبؤ بمـا قد تصـل إليه عملية التغيير داخـل جمهـوريات الاتحـاد السوفياتي، والتي بدأت تطل برأسها في دول البلطيق وأذربيجان وأرمينيا، وكذلك ثمرة الغليان في دول أمريكا اللاتينية على مرمى العصـا الأمريكية. فإننا لا نستطيع إلا أن نقف قليلاً عند ذلك الذي يجري على قدم وساق في أوروبا الغربية بالذات، لأنها تعتبر في تقديرنا المثل والنموذج الذي يتشكل فيه عالم الغد.

** ** **

لقد بدأت أوروبا الغربية خطوات التقارب من زمن سابق في إطار السوق المشتركة، ولكنها سارعت في المدة الأخيرة للاتفاق على تحديد موعد لإلغاء الحدود فيما بين دولها، هو مطلع عام ١٩٩٢. ودول أوروبـا ـ كمـا يعـرف الجميع ـ تتكلم لغـات مختلفة، ولها تاريخ طويل وفريد من النزاعات العرقية والإقليمية

والمصلحية، تجلى ـ آخر ما تجلى ـ في المواجهة المدمرة بينها في الحرب العالمية الثانية، ولكن ذلك لم يحل بينها وبين إلغاء الحدود والتكتل الاقتصادي أولاً، تمهيداً للاندماج السياسي بعد ذلك، وعلى الرغم من الشكوك المبررة، التي تثار عن إمكانية الوصول إلى مثل هذه النتيجة وعلى الأخص بين كتابنا ومفكرينا، فإن أوروبا ما زالت ماضية بخطوات ثابتة، نحو تشكيل جديد يسميه المراقبون والمعلقون الأجانب بـ «الولايات الأوروبية المتحدة»، ونقول: الشكوك المبررة، لأن الواحد منا، الذي يعيش داخل حدود الجامعة العربية، يشتد به العجب، إذ كيف يمكن أن تتم مثل هذه الوحدة وليس «الكنفدرالية» ـ بين تاتشر المحافظة وميتران الاشتراكي ـ. أو بلغة الشعارات عندنا: كيف يمكن الجمع بين رجعية «تاتشر» و «تقدمية» ميتران، في وحدة سياسية أو اقتصادية؟! وكيف يمكن أن يتم الجمع بين رأسمالية حزب المحافظين في بريطانيا وألمانيا، واشتراكية فرنسا وإسبانيا وإيطاليا واليونان في دولة اتحادية واحدة؟! ثم بعد هذا كله، وقبل هذا كله، كيف تتبخر السيادة الوطنية، والكبرياء القومية، التي أنبتت أكثر من بسمارك ومترنيخ ونابليون، وأكثر من هتلر وموسيليني؟! وأين يذهب الاعتزاز باللغة والثقافة والتاريخ، وكيف يمكن الجمع بين مصالح طبقة العمال المتناقضة، والتوفيق بين الشركات الصناعية والتجارية المتنافسة في كل دولة من دول المجموعة على حدة..؟!

ثم كيف تتخلص أوروبا من سلطان الشركات ورؤوس الأموال الأمريكية التي زحفت للاستثمار في ظل مشروع

«مارشال»، الذي ساهم ـ إلى حد كبير ـ في تعمير أوروبا بعد الحرب الثانية وبناء اقتصادها المدمر؟!

مع هذا القليل الذي أشرنا إليه، والكثير الذي لا نستطيع الإحـاطـة به من العوائق والعراقيل، فإن أوروبا الغربية تتحرك بثبات وإصرار نحو الوصول إلى ذلك الهدف العظيم... إلى أوروبا قوية وموحدة، على قواعد من الثقة والتجربة، يساعدها

في ذلك التغيير في المزاج النفسي لشعوبها، هذه الشعوب التي عانت كثيراً من الحاجة والدونية بعد الحرب وما زالت، وهي ـ أي أوروبـا ـ طالما فرضت المعاناة والدونية والتخلف على شعوبنا أكثر من قرن من الزمان.

إن أوروبا اليوم تنكفىء إلى الداخل عن قناعة وإدراك، إذ إن الانصهار في كتلة إقليمية واحدة هو سبيلها إلى حماية نفسها، واحتـلال الموقع الذي يؤهلها للمنافسة خارج حدودها، ويصل إلى ثقل أكبر في ميزان القوى الذي تمسك به الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحدهما.

إننا بطبيعة الحال لا نقلل من أهمية الخلافات بين الكتل السياسية التي تتشكل داخل المجموعة، وهم «الشماليون» أصحاب نظرية السوق الحرة، والتي ترتكز بصفة رئيسية على ألمانيا، وتتقدمها رئيسة وزراء بريطانيا، وكتلة دول حوض البحر الأبيض المتوسط، أصحاب نظرية الاقتصاد المخطط والمنظر لها الرئيس الفرنسي متيران، وإذا كانت «تاتشر» ترغب في أن تكون أوروبا منطقة حرة، ومفتوحة للشركاء التجاريين في أمريكا وآسيا، وتقول: «إنها لم تعمل طوال هذه السنين لتحرير بريطانيا من شلل الاشتراكية، لتراها تزحف من الباب الخلفي إلى سيطرة المركزية الاقتصادية، وبيروقراطية بروكسل» إذا كانت هذه وجهة نظر رئيسة الوزراء البريطانية، فإن الاشتراكيين يقولون في المقابل: إن الاتفاق على بداية العام ١٩٩٢، لا يعني بحال أن دور الحكومة في ميدان الاقتصاد سيختفي، ولكن القادة رغم مواقفهم المتباينة لم يفقدوا قوة الدفع في الحوار الجاد الهادف لمحاولة التوفيق وتوازن المصالح، وتقول مجلة «البزنس ويك» في عددها الصادر في الثاني عشر من كانون الأول الماضي: إن أحداً لا يتوقع أن يبرز الأوروبيون خلافاتهم الثقافية والقومية والوطنية كأحجار عثرات في طريقهم لتشكيل ولايات أوروبية متحدة، وذلك لأن التزامهم للتماسك معاً هو محاولة تاريخية منهم لتثبيت مركزهم أمام القوة الصناعية لأمريكا واليابان، وهو التزام يعكس في نفس الوقت طموحهم إلى كسب صوت أقوى في موازين القوى العالمية، وإذا كان الأوروبيون يتخذون الآن قرارات مستقلة عن أمريكا للتعاون التكنولوجي والمالي مع روسيا فإن ذلك يعود إلى شعور بالثقة جاء بصورة رئيسية من استنادهم

إلى اتفاق ١٩٩٢، وهو الاتفاق الذي سيدفعهم إلى مزيد من العمل لإثبات حقهم في حرية اتخاذ القرار الذي يطور علاقاتهم بالشرق إلى الأمام.

إن السدود والعراقيل في طريق التجمع الأوروبي يجري تسويتها أو إزالتها مبكراً قبل عام ١٩٩٢، إن أكواماً من الأنظمة والقوانين المعوقة يتم تصفيتها من الآن، وإن الشركات العملاقة تتجاوز الحدود لمصافحة المنافسين لها قبل الأوان، وإن حمى الاندماج أو التعاون توشك أن تصل إلى معظم الشركات والمؤسسات قبل أن تختفي الحدود، فشركات الطيران التجاري تناقش خطط المستقبل للتجمع والاندماج، والشركات التجارية الكبرى تتخطى الحدود بين فرنسا وألمانيا ـ على سبيل المثال ـ لتأسيس مستودعات ضخمة للتوزيع في كلا البلدين، مزودة بحاسبات الكترونية خاصة، وكل شركة كبرى ـ تجارية أو صناعية أو زراعية ـ في دولة من الدول تمد يدها للتعاون مع مثيلاتها في الدول الأخرى، ونذكر في هذا المجال شركات «سيمنز» في ألمانيا و «جنرال إليكتريك» في بريطانيا، و «نستلة» بمراكزها الكثيرة في كل بلد، كما أن معظم الشركات الصناعية الكبرى تخطط، أو تشرع حالياً في تأسيس مصانع جديدة كفروع لها في إسبانيا واليونان بوجه خاص، تكلفتها مئات الملايين من الدولارات بل ألوفها، وكمثال على ذلك: فإن «جنرال إليكتريك» تؤسس فرعاً لها لتصنيع البلاستيك يكلف أكثر من بليون ونصف البليون من الدولارات، في إسبانيا.

ويبدو أن موضوع الشركات والاستثمارات الأمريكية في

أوروبا لن تؤثر بشكل حاد في المسيرة الأوروبية، وهي تعيد الآن حساباتها وتدرس أوضاعها على ضوء التغيرات الجديدة، وستجد نفسها بين خيارين في المستقبل، فإما أن تتحول إلى شركات أوروبية تعمل من خلال القارة، أو تنسحب من الميدان لحصر نشاطها في بلادها.

أما المشاكل الأصعب ـ في نظر المراقبين ـ فهي موضوعات العمالة، والنقد، والضرائب، ذلك لأن حرية تحرك العمال من المناطق حيث الأجور الأرخص ـ من إسبانيا واليونان مثلاً ـ نحو المناطق الشمالية التي قد ترتفع فيها الأجور إلى أكثر من الضعف، ستؤثر بلا شك على سوق العمالة، ومستوى الأجور عموماً، غير أن الحوار حولها يجري مبكراً بين الاتحادات والنقابات العمالية في دول المجموعة كلها، في محاولة للحفاظ على مستوى أفضل للأجور، وعلى قدرة عمالية أعلى للمساومة مع أرباب العمل، مع تأمين مردود متوازن للطبقة العاملة من الفوائد والامتيازات المتوقعة في عملية الاتحاد. أما عن توحيد النقد والضرائب، فهما موضوعان أكثر قربا إلى القرارات السياسية منهما إلى الاقتصاد، وإذا كان الاتفاق على توحيد الضريبة، وعلى عملة موحدة هو الدليل الأوضح على بداية ناجحة إلى موعد ١٩٩٢، فإن ذلك سيكون بلا شك من العوامل الدافعة للوصول إلى الوحدة السياسية.

إن ثلاثة أعوام ليست إلا لمحة من عمر الأمم، ولكنها في عصر التكنولوجيا المتسارعة تبدو مدة كافية لأوروبا الغربية

للوصول إلى البداية التي تتطلع منها إلى آفاق قريبة في أوروبا الشرقية وآفاق أبعد في أرجاء العالم الواسع.

obeikandl.com